

مبادرات متعددة لتحويل حراك الشارع الجزائري إلى مشروع سياسي

جبهة القوى الاشتراكية تستثمر في القطيعة بين السلطة والشارع

إلا أن الحراك الشعبي استطاع فرض نفسه من خلال المقاطعة غير المسبوقة في البلاد للاستحقاقات الانتخابية. ودفع المعطى الجديد العديد من القوى السياسية بمختلف توجهاتها وخلفياتها، إلى التفكير في مراجعة مواقفها، بما فيها بعض الأحزاب الإسلامية، التي نكثت خيار مشاركتها الراضية للسلطة، بدعوتها السلطة إلى إلغاء المشروع برمته بعد المقاطعة الواسعة له.

وإذ أخرجت المقاطعة الشعبية القياسية الأحزاب الإخوانية من الباب الضيق، فلا الداعمون ولا الراضون أثبتوا جدارة وجدوى موقفهم، فإن أحزاب كتكتل البديل الديمقراطي، وعلى رأسها جبهة القوى الاشتراكية، تسعى للاستثمار في المقاطعة المذكورة، على اعتبار أنها كانت من الداعين لها. ويرى يوسف أوشيش، بأن "الجزائر بحاجة إلى حل سياسي ديمقراطي وتوافقي يفضي إلى ميثاق سياسي وطني، يجمع كل القوى الحية في المجتمع ويضع أسس الدولة الوطنية التي سينخرط فيها الجميع".

قوى عديدة فشلت في نيل ثقة حراك الشارع بسبب انميازها لأجندة السلطة أكثر من تبنيتها لمطالب التغيير الشامل

وحذر المتحدث، مما أسماه بـ"محاولات ومساورات أخرى تهدف إلى صناعة حلول خاطئة، هدفها الوحيد ربح المزيد من الوقت لأنه سلوك كهذا من شأنه تقويض الانسجام الوطني، وهرن بصفة نهائية مستقبل البلاد"، في إشارة إلى السلطة ممثلة في سلطة تنظيم الانتخابات المنتهية بما وصفه رئيسها بـ"الاستنور الحلال"، والذي دعا إلى "عدم الشعور بالعقدة من نسبة المشاركة"، ولمؤسسة الرئاسة التي ذكرت في بيانها بأن "الشعب الجزائري غير عن تطاعته من خلال الاستفتاء على الدستور".

ويعتبر الإطار السياسي والهيكلية أبرز نقاط النقد التي وجهها سياسيون ومتابعون للحراك الجزائري من انطلاقه في فبراير 2019، حيث لم يستطع حسب هؤلاء، "إفراز قيادة تتفاوض مع السلطة أو تستلم منها المأمورية، أو تقدم نفسها بديلا لها"، في حين يرى ناشطون ميدانيون بأن "الحراك الشعبي ليس حزبا سياسيا ولا قيادة يسهل تطويقها بسياسة العصا والجزرة، وإنما حركة شعبية أفيقة تطالب بالتغيير الشامل ووضع أسس جديدة للدولة، وحينها يفرض نخبه السياسية والأهلية ليفصل الصندوق الانتخابي الحقيقي في مدى تمثيلها".

وحاولت عدة قوى الانطلاق من منصة الحراك لطرع نفسها على السلطة وعلى الشارع، كما هو الشأن بالنسبة لتكتل قوى الإصلاح الوطني، وعدد من الأحزاب قيد التأسيس، إلا أنها فشلت في نيل ثقة الحراك بسبب انميازها لأجندة السلطة أكثر من تبنيتها لمطالب التغيير الشامل.



مساع لتطويق الحراك بسياسة العصا والجزرة

صابر بلدي

الجزائر - تنهيا جبهة القوى الاشتراكية المعارضة، إلى إطلاق مبادرة سياسية خلال الأسابيع القليلة القادمة، تستهدف من ورائها إيجاد إطار سياسي للاحتجاجات الشعبية، ونقلها من طبيعتها الميدانية إلى مشروع سياسي يمثل بديلا للمشهد القائم، بعدما كرس المقاطعة الشعبية للاستفتاء الشعبي على الدستور، قطيعة كبيرة بين السلطة والشارع.

وكشف الأمين العام الأول لجبهة القوى الاشتراكية المعارضة يوسف أوشيش، على أن "حزبه على وشك طرح اتفاقية سياسية وطنية خلال شهر ديسمبر القادم إن سمحت الظروف الصحية، وهي الاتفاقية التي ستسمح ببدء نقاش ديمقراطي لصياغة مشروع سياسي حقيقي يخص مجموع المناضلين والمتعاطفين، والشخصيات السياسية، والنخب الثقافية المستقلة، وبشكل أوسع المواطنين الراغبين في الإسهام في أشغال هذه الاتفاقية".

وأضاف المتحدث في الندوة الصحافية التي عقدها هذا الأسبوع، بأن "جبهة القوى الاشتراكية تستعد لإطلاق مسار سياسي شامل، من أجل تحويل حراك 22 فيفري، إلى مشروع سياسي يحفظ الوحدة الوطنية والسلامة الترابية، ويكرس السيادة الشعبية والوطنية".

وجاءت المبادرة الهادفة إلى تاطير الحراك الشعبي في مبادرة سياسية، بعد تلك التي أطلقها عدد من الناشطين تحت مسمى "مبادرة 2/2"، والتي كشفتوا من خلالها عن مساهم الاحتجاجي السلمي، وإبعاد التجاذبات الأيديولوجية والمرجعيات الفكرية، وعن تمسكهم بمطلب التغيير الشامل، ورفض أجندة السلطة بما فيها مشروع التعديل الدستوري.

ويبدو أن قوى سياسية تريد الاستثمار في إفرازات المقاطعة القياسية للاستفتاء الشعبي، بعدما أكدت على القطيعة المستشرية بين الشارع والسلطة، وعلى تزييمها للبطقة السياسية بشكل غير مسبق، فكل المشاركين في الاستحقاق بدعويه وبرافضيه لم يتجاوزوا سقف باكثر من 24 مليون مسجل.

وعرب الأمين العام الأول لجبهة القوى الاشتراكية، عن "استعداد الحزب للانخراط إلى جانب القوى الوطنية والمواطنية، من أجل مخرج سياسي بعيد الاعتبار للدولة الوطنية ويكرس الديمقراطية السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

وطالب يوسف أوشيش السلطة الجزائرية بـ"استخلاص الدروس من نتائج المشاركة في الاستفتاء الشعبي على مشروع الدستور لافتتاح مسار سياسي هادئ وسلس يؤدي إلى تغيير النظام، وإعادة الحقوق إلى الشعب والإتحاح له بكل حرية وديمقراطية التصرف في مستقبله".

ورغم تعليق الاحتجاجات السياسية والمظاهرات الشعبية منذ سبعة أشهر بسبب وباء كورونا، وتعرضه للعديد من مناورات الإختراق والتدجين والتفكيك، فضلا عن البيات التضيق على الناشطين، ولا تخفي الميليشيات، التي بدأت لتستشر تقص سيطرة نفوذها، رفضها للتفاهات والاتفاقيات التي أفزرتها منصات الحوار الليبي - الليبي بشقيه السياسي والعسكري، وهو ما جعلها متاهية لنسب أي اختراقات تحققها جولات المحادثات الليبية والتي تتابعها كل من تركيا وقطر بقلق ملحوظ. وتعكس حالة القلق من قبل تركيا وقطر استنفارا لدى الميليشيات المتخوفة من إنهاء حالة الانقسام وإعادة قوة الدولة، وهو ما لا تستسيغه خاصة وأن من أهم بنود تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار إخراج القوات الأجنبية والمرترقة من البلاد، وحل الميليشيات، وتعليق العمل بالاتفاقيات المبرمة بين الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ورئيس مجلس الرئاسة في حكومة الوفاق، فايز السراج.

احتفاء لجان المقاومة بالشارع يربك القوى المدنية في السودان

الخلافت بشأن التمثيلية داخل البرلمان تهدد تماسك مكونات الثورة



المحاصرة الضيقة تقوض مكاسب الثورة السودانية

للقوى حزبية، لأن حضورها الحالي في ولايات الهامش سيكون مهدداً من جانب قادة الحركات المسلحة إثر عودتهم إلى قواعدهم، ورغبتهم في أن تكون لهم الكلمة الأخيرة في الشارع، بالتوافق مع أصحاب المصلحة في تلك المناطق.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، أبو القاسم إبراهيم آدم، إن المشكلة الحقيقية التي ستواجه قوى الثورة ترتبط بنظرة بعض القوى التي وصلت بالفعل إلى السلطة لدور لجان المقاومة، حيث تؤمن بأنها استنفدت أغراضها كأداة لتنظيم المظاهرات وتحريك الشارع، بينما الفترة المقبلة بحاجة إلى الهدوء.

وأوضح لـ"العرب" أن لجان المقاومة تدرك ذلك جيدا ولديها رغبة في أن يكون لها تمثيل واسع داخل المجلس التشريعي يؤسس لوضعية قانونية تضمن الحفاظ على مستقبل، في ظل وجودها الحالي دون صفة رسمية، ما يجبرها على البحث عن حضور مستقل لها بعيدا عن تمثيلها داخل الأحزاب المنضوية تحت لواء قوى الحرية والتغيير.

وتعمل لجان المقاومة وفق ميثاق ينظم عملها، ومن شروط الانتساب إليها أن يتمتع الشخص بسيرة ذاتية طيبة، ولم يرتبط سياسيا بالنظام السابق، وليس منهما جريمة تمس الشرف والأمانة، وهي الصيغة التي مكنتها من الحصول على شعبية واسعة.

وتبدو اللجان أنها المقابل العملي للجان الشعبية التي أوجدها نظام البشير وتراجع دورها بعد سقوطه، وحلت محل بعضها منظمات تابعة للمجتمع المدني، وحصلت على تمويل خارجية، من قطر وتركيا تحديدا، لتقوم بأدوار خدمية، في وقت ضيق فيه الحكومة الخفاق على تلك التمويلات وأغلقت بعضها.

الأقرب إلى رؤيتها مع توالي الحديث عن اقتراب الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين من هذه اللجان، وتوظيف قدرتها للضغط على الحكومة.

وتواجه تلك التحركات اعتراضات من مكونات أخرى مقابلة ترى ضرورة أن تكون لجان المقاومة رمزا للشارع، وبعيدة عن التجاذبات السياسية.

وطالب حزب الأمة القومي بإعادة هيكلة التحالف الحكومي بما يتماشى مع تطورات المرحلة الانتقالية وما يضمن تمثيلا أوسع للقوى الفاعلة في الشارع.

وعلمت "العرب" أن فرص تنظيم احتجاجات وتظاهرات في الشارع خلال الأيام المقبلة تقودها لجان المقاومة باتت كبيرة، حيث تحظى بتأييد عناصر من قبل غاضبين من سياسات الحكومة والطريقة الرهنة لتشكيل المجلس التشريعي، ما يشكل تهديدا حقيقيا للمرحلة الانتقالية، مع اتساع الهوة بين الحكومة الانتقالية وظهرها السياسي.

وأشار محمد الأسباط إلى مشكلة أخرى قد تواجه المكون المدني في خضم سعيه لاستيعاب المقاومة، وهي أن اللجان التي تنقسم إلى تنسيقيات ضربتها خلافات على غرار تحالف قوى الحرية والتغيير، والكلمة العليا داخلها أصبحت لتنسيقيات الخرطوم، على حساب ولايات الهامش.

وأنعكس تباين الأحزاب المدنية على القرار السياسي داخل لجان المقاومة، لأنها تضم تيارات متشعبة، وظهر ذلك من خلال تباعد وجهات نظر مكونات اللجان بشأن احتجاجات دعت إليها، وشهدت مشاركة كثيفة في مناطق، مقابل خفوت في مناطق أخرى.

ويتوقع البعض من المراقبين أن تشهد لجان المقاومة مزيدا من الانقسامات إذا زهنت قرارها السياسي

الهامش، وتجاهلت قوة لجان المقاومة التي تعبر عن القلب النابض للثورة.

والعديد من القوى متيقنة من أن لجان المقاومة لن تستسلم لرؤية بعض الأحزاب بشأن التعامل مع مؤسسات الحكم الجديدة، لأنها تعمل على ترجمة شعبيتها في الشارع إلى مكاسب للمشاركة فيها، وترى أن هناك فرصة مواتية من خلال المجلس التشريعي.

وشكلت لجان المقاومة تهديدا لقوى الحرية والتغيير، التي طغى عليها الجانب المحافظ في التعامل مع مشكلات المرحلة الانتقالية، وأضحت أسيرة مواءمات سياسية بغل مشاركتها في السلطة، في حين أن التوجهات الثورية ظلت مسيطرة على لجان المقاومة، ونظمت تظاهرات عديدة ضد الحكومة، التي حاولت احتواء قاداتها.

وأسهمت لجان المقاومة في تنظيم الحراك الاحتجاجي الذي قاد إلى عزل الرئيس السابق عمر البشير، وبعد أن نجحت في تحقيق هدفها انخرطت في العمل الاجتماعي والسياسي، ولعبت دورا مهما في التعامل مع مشكلات شح الخبز والوقود في بعض الولايات، وتمكنت من ضبط عمليات تهريب السلع عبر أشخاص محسوبين على نظام البشير.

وأضحت قوى الحرية والتغيير في مازق بشأن التعامل مع اللجان، ولا تستطيع تجاوزها باعتبارها ظهيرا شعبيا قويا يمكن الاعتماد عليه في التعامل مع التخطيحات المعادية للثورة، ولن تسمح بأن يكون ذلك على حساب حضورها في مؤسسات الحكم، لأن دخول الجبهة الثورية إلى المعادلة يخضع من رصيد قوى الحرية والتغيير.

وحذر سياسيون من استغلال لجان المقاومة لتحقيق مآرب قوى يسارية داخل التحالف الحكومي، باعتبارها

تواجه قوى الحرية والتغيير مأزقا بسبب تعنت لجان المقاومة التي رفضت دعوتها لمناقشة تشكيل المجلس التشريعي كما أحدثت رغبة اللجان في توظيف ورقة الشارع لصالحها ارتباكاً في صفوف القوى المدنية، ويحذر متابعون من أن تصاعد الخلافات بشأن التمثيلية داخل البرلمان والمحاصرة الضيقة من شأنه أن يهدد تماسك مكونات الثورة السودانية.

الخرطوم - طغت الخلافات بين مكونات الثورة في السودان على مشاورات تشكيل المجلس التشريعي حاليا، وأحدثت رغبة ما يسمى بـ"لجان المقاومة الشعبية" في الانتقال من الشارع إلى السلطة عبر مقاعد الولايات في المجلس، ارتباكاً في صفوف تحالف قوى الحرية والتغيير، صاحب التمثيل الأكبر لمقاعد المدنيين في مجلسي السيادة والوزراء، إلى جانب سيطرته على غالبية الولاة المعينين.

لم تنجح الاتصالات المكثفة التي أجراها المجلس المركزي للحرية والتغيير مؤخرا في الوصول إلى موعد للاتفاق على نسب تمثيل الكتل الرئيسية في المجلس التشريعي، بعد أن انسحبت لجان المقاومة من أول اجتماع عقد قبل أيام، واتهمت قوى الحرية والتغيير بممارسة الألعاب لتقسيم المقاعد بينها. وأكد القيادي في تجمع المهنيين السودانيين، محمد الأسباط أن القوى الفاعلة داخل الحرية والتغيير تخوض محادثات للاتفاق على معايير اختيار أعضاء المجلس التشريعي.

فرص تنظيم احتجاجات الأيام المقبلة تقودها لجان المقاومة باتت كبيرة، حيث تحظى بتأييد الغاضبين من سياسات الحكومة

وتبحث تيارات مختلفة عن التوافق حول إعادة تعريف عضو البرلمان والدور المفترض أن يقوم به، والتقسيم النوعي للمقاعد ما يضمن حضورا مناسباً للنسب والنساء، وتوزيعا متوازنا يستوعب جميع المكونات الاجتماعية والدينية والسياسية.

وأضاف الأسباط لـ"العرب"، أن هناك محاولات للخروج من دائرة المحاصرة الضيقة إلى التعامل بشكل أوسع لتمثيل المكونات السياسية والثورية بما يحافظ على عدم انفراط المرحلة الانتقالية، وواد خطط ذهبت باتجاه تشكيل مجلس "خرطومي"، أي يحظى فيه المركز بمشاركة واسعة على حساب تيارات

تفاؤل أممي بنجاح حوار الفرقاء الليبيين في تونس

الافعال تركبتها مجموعة من الأشخاص لخدمة مصالح ومآرب شخصية لهم لا تمثل حكومة الوفاق الوطني ولا تخدم الصالح العام للبلاد".

ولا تخفي الميليشيات، التي بدأت لتستشر تقص سيطرة نفوذها، رفضها للتفاهات والاتفاقيات التي أفزرتها منصات الحوار الليبي - الليبي بشقيه السياسي والعسكري، وهو ما جعلها متاهية لنسب أي اختراقات تحققها جولات المحادثات الليبية والتي تتابعها كل من تركيا وقطر بقلق ملحوظ. وتعكس حالة القلق من قبل تركيا وقطر استنفارا لدى الميليشيات المتخوفة من إنهاء حالة الانقسام وإعادة قوة الدولة، وهو ما لا تستسيغه خاصة وأن من أهم بنود تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار إخراج القوات الأجنبية والمرترقة من البلاد، وحل الميليشيات، وتعليق العمل بالاتفاقيات المبرمة بين الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ورئيس مجلس الرئاسة في حكومة الوفاق، فايز السراج.

(5+) في مدينة جنيف السويسرية. كما انطلقت عبر الاتصال المرئي في 26 من الشهر ذاته اجتماعات تهيئية للملتقى الحوار السياسي الليبي بمشاركة كافة الأطراف الليبية، وذلك برعاية أممية.

ويُعلق الفرقاء الليبيون، والأمم المتحدة وبقية الأطراف الإقليمية والدولية، أمالا على هذه التوافقات لإنهاء حالة الفوضى وتوفير مناخات إيجابية لإنجاح ملتقى الحوار السياسي المباشر في تونس.

وعلى الرغم من الجهود الدولية لإنجاح المسار السياسي، تحاول الميليشيات بشكل مستمر ضرب التفاهات الليبية.

وأقرت حكومة الوفاق الليبية بقيام مسلحين تابعين للميليشيات باختطاف ركاب طائرة ليبية فور وصولها إلى مطار معيتيقة الدولي في طرابلس قادمة من المنطقة الشرقية في بنغازي عبر مطار بنينا.

وإذانت حكومة الوفاق في بيان لها الجمعة هذه العملية واعتبرت أن "هذه

العامية الحيوية خلال هذا الوقت العصيب الذي يواجه الليبيون وعلى تهيئة مناخ المصالحة الوطنية من خلال إجراءات بناء الثقة".

وأكدت أن "الظروف مواتية وهناك زخم قوي عقب اتفاقية وقف إطلاق النار الشامل واجتماع اللجنة العسكرية المشتركة لأول مرة داخل ليبيا ونتائج إعادة إنتاج النفط وتصديره بشكل منتظم".

وختمت وليامز بالقول "في الأيام المقبلة سيكون على المحاورين اتخاذ قرارات ذات أهمية حيوية لأمة ومستقبلها".

واجتمع الفرقاء الليبيون في عدة جولات حوارية في المغرب ومصر وحينئذ أدت إلى توافقات، من بينها إقرار وقف إطلاق النار وتحديد طبيعة النظام السياسي والدستور الليبي القادم. وفي 23 أكتوبر الماضي، أعلنت الأمم المتحدة عن توصل طرفي النزاع في ليبيا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ضمن مباحثات اللجنة العسكرية المشتركة (5)

تونس - أبدت المبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، السبت، تفاؤلا بنجاح الحوار الليبي المزمع عقده في مدينة جربة التونسية الإثنين، بعد وصول الأطراف الليبية للمشاركة في ملتقى الحوار السياسي إلى تونس.

وأشارت المبعوثة الأممية أن لقاء الأطراف الليبية بتونس "يأتي تحت مظلة قرارات الأمم المتحدة والبيان الختامي لمؤتمر برلين، التي يقوم عليها عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا".

وأردفت "لجبت التوافق على الترتيبات اللازمة التي تسمح بإجراء الانتخابات في أقصر إطار زمني ممكن"، وتابعت "ربما من ضمنها إيجاد سلطة تنفيذية موحدة والتوافق على قاعدة دستورية وقانونية لإجراء الانتخابات".

واستطردت "هدفنا إعادة الشرعية لأصحابها عبر إجراء انتخابات تمكن الليبيين من اختيار ممثلهم عبر الأساليب الديمقراطية".

واستدركت "ستعمل السلطة التنفيذية الموحدة على ضمان توفير الخدمات